كلية القانون
College of Law
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

CLD
مركز القانون والتنمية
CENTRE FOR LAW & DEVELOPMENT

مركز القانون والتنمية (CLD) بكلية الحقوق:
أهم الإنجازات
للعام الأكاديمي 2020-2021

مركز القانون والتنمية (CLD) بكلية الحقوق: أهم الإنجازات للعام الأكاديمي ٢٠٢٠-٢٠٢١

المنح التي تحققت

حصل المركز على المنح الرئيسية التالية في ٢٠٢٠-٢٠٢١:

١. منحة وحدة جان مونيه من المفوضية الأوروبية.

"دورات الدوحة حول قانون الاتحاد الأوروبي" - أول وحدة جان مونيه في قطر والمنطقة

أهداف الوحدة:

- تقدم الوحدة دورات مصممة خصيصًا حول قضايا محددة في قانون الاتحاد الأوروبي ذات صلة بالخريجين في حياتهم المهنية. ستقدم الوحدة ٤٠ ساعة تدريس لكل عام دراسي في قانون الاتحاد الأوروبي، مما يتطلب مساهمة أكاديمية من العديد من الأساتذة والخبراء. تركز مكونات الوحدة أولاً على مقدمة للتاريخ القانوني للاتحاد الأوروبي ومؤسساته، وثانيًا على المجالات القانونية التي يلعب فيها الاتحاد الأوروبي دورًا رائدًا.
- تسعى الوحدة إلى تعزيز نشر ونشر البحوث الأكاديمية في قانون الاتحاد الأوروبي، وخلق الاهتمام بالاتحاد الأوروبي بين الطلاب في قطر.

نتائج الوحدة:

- يهدف المقرر إلى تعزيز المهارات والمعرفة البحثية في مجال المنظمات الدولية والتكامل باستخدام الاتحاد الأوروبي كنموذج، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان، وهي الركائز الأساسية لرؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.
- تساعد الوحدة المحامين المقيمين في قطر على تطوير المهارات والمعرفة في قانون الاتحاد الأوروبي بحيث تكون الشركات والمنظمات المحلية مجهزة بشكل أفضل للتجارة مع شركات الاتحاد الأوروبي والتعامل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي.
- تهدف الوحدة إلى خلق الاهتمام بالاتحاد الأوروبي وتشكيل الأساس لأقطاب المستقبل للمعرفة والبحوث الأوروبية، ولا سيما في البلدان الشريكة، بما في ذلك دولة قطر.
- أخيرًا، ستعمل وحدة Monnet على تعزيز دور جامعة قطر كمصدر للخبرة لتلبية احتياجات الأمة. تعزيز الشراكات المحلية والإقليمية والدولية في المجالات الاستراتيجية وأن تكون محفزًا للتنمية لدولة قطر.

Co-funded by the
Erasmus+ Programme
of the European Union

فريق جان مونيه: البروفيسور بنديكت شيجارا؛ د. فرانسيس بوتشواي؛ الدكتور ايوانيس كونستانتينيديس؛ د. رافائيل براون؛ الدكتور جون تروبي.

المؤتمرات

الاجتماع الافتتاحي اليوم لمنحة وحدة جان مونيه بين CLD ، نوفمبر ٢٠٢٠، ٢٦
الإطلاق الرسمي لوحدة جان مونيه في جامعة قطر، ٩ مارس ٢٠٢١

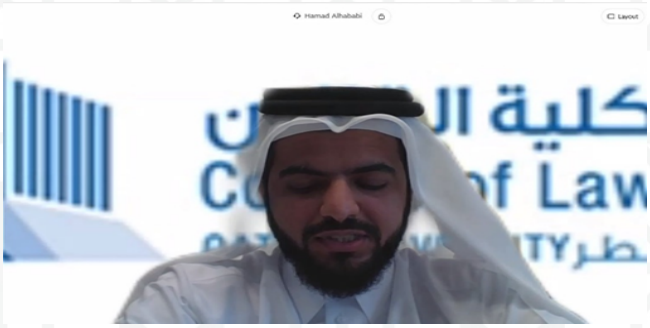

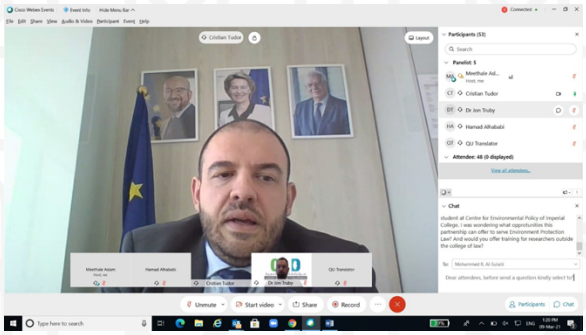

تم نشر الإطلاق الافتتاحي في وسائل الإعلام المختلفة وخاصة شبه الجزيرة؛ جلف تايمز الدوحة نيوز وقطر نيوزواير.

ملخصات سياسة الطالب Jean Monnet المنشورة على موقع CLD الإلكتروني
https://cld.qu.edu.qa/research/cld/training/DohaEUcourses/Policy-Briefs

كلية القانون College of Law CLD

DUAL GOAL OF ENVIRONMENTAL PROTECTION AND ECONOMIC DIVERSIFICATION: COLLABORATION BETWEEN QATAR AND EU

Summary

- Tackling marine pollution and developing a sustainable blue economy as a means of economic diversification are areas of common strategic interest for both Qatar and the EU. Qatar faces an increasing issue of ocean pollution due to littering and microplastic contamination. Economic diversification is one of the major goals of the Qatar National Vision 2030 to ensure the reduction of over-dependence of the Qatari economy on hydrocarbons. On the other hand, the EU's blue economy has created jobs and has contributed significantly to its GDP.
- Various research has indicated that marine pollution in Qatar has adverse consequences on marine biodiversity and the COVID-19 pandemic has further accelerated this problem due to the increased usage of face masks. Additionally, statistics have revealed that there is great potential for Qatar in developing its blue economy as a means to diversify its economy and achieve self-sufficiency in fish stocks.
- This policy brief recommends the signing of an MoU between Qatar and the EU to achieve the twin objective of protecting the marine ecosystem and achieve economic diversification. By exchanging technology and know-hows, jointly increasing investments to develop the blue economy, and engaging in bilateral trade of the output from the blue economy, Qatar and the EU can fulfill their common interests.

Introduction

Qatar is one of the most developed countries in the Middle East, according to the United Nations, with a high rate of economic growth. This dramatic change, however, comes at a price. Underneath its enviable exterior, the country is beset by environmental problems. Because of its rapid urbanization and economic development, Qatar is vulnerable to coastal pollution from marine debris.

Also, Qatar's reliance on Liquified Natural Gas (LNG) makes up the majority of country exports, which indicates a problem of overdependence on one source of income. In order to ensure a sustainable future, there is a need for diversifying the economy as envision in Qatar National Vision 2030.

The launch of the Integrated Maritime Policy for the European Union (EU) in 2007 serves as an important factor that stimulates consolidation of coastal and marine activities, with the aim of building a sustainable blue-economy in Europe. EU has seen significant improvement in their blue sector, since the implementation of this policy. Taking these common interests shared by Qatar and the EU, this policy brief recommends the signing of a Memorandum of Understanding (MOU) between Qatar and the EU to collectively drive the shift towards a blue economy.

كلية القانون College of Law — With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union — CLD

CERTIFICATE OF COMPLETION

The Center for Law and Development and the Doha Courses on EU Law hereby certifies that

Alanood Alkuwari

has attended and fully completed from February 14 to April 8, 2021 three (3) modules of ***The European Union: Legal History and Institutions*** *course on*

Legal History of the European Union (9 hours)
European Institutions (9 hours)
Policy Brief Writing (4 hours)

on this 15th day of April 2021.

Dr. Jon Truby
Director, Center for Law and Development

Dr. Muhammed Al-Khulaifi
Dean, College of Law

شهادة الطالبة

٢. منحتان للطلاب تتعلقان بالذكاء الاصطناعي والقانون

هذه الدراسات من بين العديد من الدراسات التي يجريها CLD المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والخوارزميات. الغرض من هذه الدراسات هو فهم كيف يمكن للقانون أن ينظم تصميم الخوارزميات بطريقة تراعي معايير المجتمع القطري وقيمه التي يتم اختيارها كدراسة حالة، وفهم كيف يمكن للقانون أن ينظم تصميم الخوارزميات بطريقة يحمي خصوصية البيانات التي تم تحديدها كدراسة حالة.

٣. منحة بحثية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) التعليم من أجل العدالة (E4J) والاتحاد الدولي للجامعات.(IAU)

أهداف المنحة:

- يهدف برنامج المنح هذا إلى دعم العلماء الشباب (حتى سن ٣٥ عامًا) لإجراء البحوث حول الموضوعات المتعلقة بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وسيادة القانون، وتزويدهم بمنصة لعرض أبحاثهم، وتعزيز التواصل بين الشباب. باحثون يعملون في مواضيع ذات صلة على المستوى الدولي، بينما يقومون في نفس الوقت بتعزيز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والأمم المتحدة.

نتائج المنحة:

- مقال بعنوان: "أهمية قانون الفساد الدولي والقانون البيئي الدولي لتحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة: تحليل للأدوات العالمية التي تتصدى للفساد البيئي". سيتم نشر النتائج في مجلة سياسة التعليم العالي.

٤. زمالة الباحث الوظيفي المبكر من قبل أمانة مركز أبحاث التعاون القطبي (PCRC)، جامعة كوبي، اليابان.

- الهدف الرئيسي من هذه الزمالة هو تحديد التوصيات للجهات الفاعلة غير القطبية المشاركة في تنمية الموارد في القطب الشمالي من منظور الشعوب الأصلية في سياق الفريق.

حصيلة

- عرض تقديمي بعنوان: مجتمعات السكان الأصليين في القطب الشمالي وجبال القطب الجنوبي الجليدية كموضوع للشرعية المشتركة.

KOBE UNIVERSITY

واصل المركز تقديم منحه الرئيسية الحالية في ٢٠٢٠-٢٠٢١:

١. **NPRP-C**: حل آمن قائم على **Blockchain** من البداية إلى النهاية لتمويل التجارة: الإطار القانوني والتكنولوجي والاقتصادي.

من المتوقع أن تحدث التقنيات المالية (FinTech) ثورة في الصناعة المصرفية وتساعد في التغلب على العقبات الكامنة في العمليات الحالية المتعلقة بالتمويل. على سبيل المثال، لا تزال عمليات تمويل التجارة التقليدية (على سبيل المثال، خطاب الاعتماد) عملية كثيفة الاستخدام للموارد بسبب التبادل المادي وفحص المستندات المتعلقة بالتجارة المعرضة للأنشطة الاحتيالية. كما أن التسويات المصرفية والوفاء بالالتزامات المالية تستغرق وقتًا طويلاً في تأمين رأس المال العامل للبنوك والشركات على حد سواء. علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى الشفافية وقابلية التشغيل البيني بين مختلف الشركاء التجاريين يعيق قدرة البنوك على اكتشاف السلوك الضار في النظام البيئي المالي. تعلن صناعة FinTech على النحو الواجب أن تقنية blockchain يمكنها معالجة العديد من أوجه القصور هذه. ومن المتوقع أيضًا أن يمكّن من إنشاء خدمات مالية مبتكرة من خلال تكامل تدفقات البيانات والعمليات عبر مختلف أصحاب المصلحة. إدراكًا للتحديات القانونية والأمنية التي تطرحها هذه التكنولوجيا التخريبية، قام مصرف قطر المركزي مؤخرًا، بالتعاون مع بنك قطر للتنمية، بتجميع فريق عمل FinTech لاستكشاف الإمكانات الكاملة لتقنية Blockchain. يهدف فريق العمل إلى إنشاء نظام بيئي للتكنولوجيا المالية لاستضافة الشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية للعمل في قطر تحت إشراف هيئة مركز قطر للمال. سيتم إنشاء صندوق رمل blockchain تحت إدارة البنك المركزي لمساعدة الشركات على تجربة مرافق FinTech المعتمدة من قبل أصحاب المصلحة في فريق عمل FinTech. تشمل التطبيقات الرئيسية ذات الأهمية التجارة والدفع والتجارة.

٢. **NPRP**: تدخلات سلوك القيادة الخطرة من خلال استخدام البيانات عن بعد: التطبيق على السائقين الشباب في قطر

من الحقائق الراسخة أن السبب الأول للوفاة بين الشباب الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عامًا هو حوادث الطرق على مستوى العالم. من المعروف أن الشباب يتمتعون بالعدوانية خلف العجلات. اليوم، يستخدم الجميع تقريبًا الهواتف الذكية، وخاصة الشباب. تم تجهيز هذه الهواتف الذكية بنظام GPS مدمج دقيق وهي أجهزة اتصال محمولة. استنادًا إلى الأدبيات المذكورة أعلاه، فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو إثبات أن أجهزة الاتصالات عن بُعد ذات آلية التغذية الراجعة المناسبة (البروتوكولات) يمكن استخدامها كوسيلة للتدخل المباشر لتقليل سلوك القيادة المحفوف بالمخاطر بين السائقين الشباب في قطر. سيتم تخصيص آلية التغذية الراجعة لكل سائق بناءً على تحديد المخاطر من خلال بيانات الاتصال عن بُعد التي تم الحصول عليها. سيتم تصميم الذكاء الاصطناعي في آلية التغذية الراجعة لتوفير مثل هذه الملاحظات المخصصة. سيكون الهدف الثانوي هو إنشاء تدخلات غير مباشرة من خلال استخدام بيانات الاتصالات عن بُعد لاستشهادات انتهاكات المرور وUBI دون انتهاك أمن البيانات والخصوصية. سيتم هنا اقتراح تغييرات على السياسات الوطنية الحالية (قطر). بشكل عام، يحتوي المشروع على ثلاثة أبعاد (١) علمي - تطوير الوحدة النمطية لتطبيقات الهاتف الذكي / الهاتف الذكي الحالية، (٢) العلوم الاجتماعية في استخدام أجهزة الاتصالات عن بعد للتدخلات السلوكية المباشرة و (٣) القانونية من منظور استخدام أجهزة الاتصالات عن بعد لانتهاكات المرور وتأمين على أساس الاستخدام.

٣. **NPRP-S: Fintech and Regtech:** بناء إطار قانوني وتنظيمي مرن وشامل وتنافسي لتمويل القرن الحادي والعشرين في قطر.

تطوير البنية التحتية القانونية حول blockchain في قطاع الخدمات المالية
من المتوقع أن تحدث التقنيات المالية (FinTech) ثورة في الصناعة المصرفية وتساعد في التغلب على العقبات الكامنة في العمليات الحالية المتعلقة بالتمويل. على سبيل المثال، لا تزال عمليات تمويل التجارة التقليدية (على سبيل المثال، خطاب الاعتماد) عملية كثيفة الاستخدام للموارد بسبب التبادل المادي وفحص المستندات المتعلقة بالتجارة المعرضة للأنشطة الاحتيالية. كما أن التسويات المصرفية والوفاء بالالتزامات المالية تستغرق وقتًا طويلاً في تأمين رأس المال العامل للبنوك والشركات على حد سواء. علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى الشفافية وقابلية التشغيل البيني بين مختلف الشركاء التجاريين يعيق قدرة البنوك على اكتشاف السلوك الضار في النظام البيئي المالي. تعلن صناعة FinTech على النحو الواجب أن تقنية blockchain يمكنها معالجة العديد من أوجه القصور هذه. ومن المتوقع أيضًا أن يمكّن من إنشاء خدمات مالية مبتكرة من خلال تكامل تدفقات البيانات والعمليات عبر مختلف أصحاب المصلحة. إدراكًا للتحديات القانونية والأمنية التي تطرحها هذه التكنولوجيا التخريبية، قام مصرف قطر المركزي مؤخرًا، بالتعاون مع بنك قطر للتنمية، بتجميع فريق عمل FinTech لاستكشاف الإمكانات الكاملة لتقنية Blockchain. يهدف فريق العمل إلى إنشاء نظام بيئي للتكنولوجيا المالية لاستضافة الشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية للعمل في قطر تحت إشراف هيئة مركز قطر للمال. سيتم إنشاء صندوق رمل blockchain تحت إدارة البنك المركزي لمساعدة الشركات على تجربة مرافق FinTech المعتمدة من قبل أصحاب المصلحة في فريق عمل FinTech. تشمل التطبيقات الرئيسية ذات الأهمية التجارة والدفع والتجارة.

كما تقدم المركز بطلب للحصول على المنح التالية:

١. المنحة عالية التأثير - (HIG) الدورة ٥. و :NPRP١٤S-٠٣٢٤-٢١٠٩٠ تنظيم الذكاء الاصطناعي في قطر

- تتماشى المشاريع بشكل مباشر مع الاحتياجات المحددة في الإستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي لدولة قطر (المذكورة أعلاه) ، ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ (QNV) والركائز ذات الأولوية الواردة في دعوة برنامج الأولويات الوطنية للبحوث التابع للصندوق القطري لرعاية البحث العلمي (QNRF). للاقتراح (الدورة الثالثة عشرة). تتناول المشاريع اثنين من "التحديات الكبرى لقطر" الخمسة الواردة في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. على وجه التحديد (١) التحديث والحفاظ على التقاليد، و (٢) الموازنة بين احتياجات هذا الجيل واحتياجات الأجيال القادمة. تتوافق المشاريع أيضًا مع "الركائز ذات الأولوية" الخاصة بـ NPRP-S في إطار العلوم الاجتماعية والفنون والعلوم الإنسانية، وخاصة تحت ٤.٣. "التنويع الاقتصادي والاستدامة". على وجه التحديد، تساهم المشاريع في التنويع الاقتصادي والاستدامة في قطر من خلال: i. معالجة تأثير الذكاء الاصطناعي على المؤسسات والأسواق العامة والخاصة؛ ثانيا. تحديد المخاطر والفرص التي يوفرها ظهور واعتماد الذكاء الاصطناعي؛ والثالث. اقتراح الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي تدير الذكاء الاصطناعي وتستفيد منه كتقنية ناشئة من أجل المنفعة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، تتماشى المشاريع مع ركيزة العلوم الاجتماعية والفنون والعلوم الإنسانية في NPRP-S في إطار ٤.٥ "أسلوب الحياة وجودة الحياة" حيث تهدف المشاريع إلى استكشاف واقتراح إطار عمل لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي والحوكمة من شأنه دعم وتوجيه النمو المستدام. واستخدام الذكاء الاصطناعي في قطاعات من الطب والصحة العامة والأمن إلى النقل العام والخدمات المالية والترفيه. الهدف الرئيسي للمشاريع هو اقتراح إطار عمل لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي والحوكمة مصمم خصيصًا للأعراف والتقاليد الاجتماعية والثقافية والدينية القطرية، مع توافقه أيضًا مع المعايير الدولية. الهدف الثانوي هو فحص لوائح حماية البيانات في قطر.

٢. دورة المنح التعاونية: تعزيز إدارة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود في قطر

- تتمثل الأهداف الرئيسية للمشاريع في ضمان الإدارة الجيدة لطبقات المياه الجوفية المختارة العابرة للحدود المشتركة بين قطر وبقية دول منطقة الخليج. خزانات المياه الجوفية هذه هي ١) خزان أم الرضومة الجوفي، المشترك بين قطر والعراق والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة و٢) خزان الدمام الجوفي، مشترك بين قطر والبحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كل من طبقات المياه الجوفية هذه لديها مجموعة من التحديات والمشاكل الخاصة بها التي تحول دون إدارتها الجيدة. يهدف هذا المشروع إلى معالجة هذه التحديات. خاصة بالنظر إلى عدم وجود اتفاقيات مائية عابرة للحدود بين قطر والبلدان التي تتقاسم طبقات المياه الجوفية في دراسات الحالة المختارة. ومن ثم، فإن تركيز المشروع ينصب على فهم المشاكل وتقديم الحلول التي يمكن أن تعزز إدارة طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. يجب تقديم هذه الحلول إلى الحكومة القطرية في شكل توصيات سياسية يمكن للحكومة على أساسها بدء مفاوضات مع بقية الدول التي تتقاسم طبقات المياه الجوفية. علاوة على ذلك، يجب أن يؤسس المشروع اتفاقية نموذجية يمكن استخدامها لإدارة المياه الجوفية العابرة للحدود والتي يمكن للحكومة القطرية استخدامها في عملية التفاوض. هذه هي الأهداف الرئيسية لهذا المشروع. لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، أقامت المشاريع شراكات مع مختلف الكليات والمراكز في جامعة قطر بشكل رئيسي كلية الهندسة والأعمال. تتمتع كل كلية ومركز بسمعة طيبة في مجال إدارة المياه العابرة للحدود كما يتضح من الكم الهائل من المنشورات والمشاريع البحثية التي تم تنفيذها على مر السنين. يرتبط النهج المبتكر في هذا السياق بالتحليل متعدد التخصصات الذي سيحدث حيث تهدف الرابطة القانونية / العلمية / الفنية إلى توفير قيمة مضافة يمكن من خلالها إنشاء حلول عملية جيدة لإدارة المياه. من خلال القيام بذلك بهذه الطريقة، يمكن للباحثين تحقيق أهداف المشروع مع مراعاة التجارب والخبرات المختلفة.

المنشورات

نشر المركز العديد من المقالات في العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١ منها:

<u>مقالات صحفية</u>

١. أندرو دادال جون تروبي وحسام بوتوش، تمويل التجارة في قطر Blockchain :والتنويع الاقتصادي، مراجعة القانون والأسواق المالية ١٤ (٢٠٢٠). ٢٣٦-٢٢٣
٢. جون تروبي ورافائيل براون، استنساخ الفكر الرقمي البشري: الكأس المقدسة للذكاء الاصطناعي للبيانات الضخمة، ٣٠ (٢) قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ١٤٠-١٦٨.(٢٠٢٠)
٣. أوتابك إسماعيلوف ، تطوير معاهدات الاستثمار الثنائية في حقبة ما بعدCOVID١٩ ، LEXIS NEXIS / The QATAR BUSINESS LAW REVIEW (٢٠٢٠).
٤. عبد الناصر زياد علي هياجنة، القانون في عصر كورونا وعصر ما بعد كورونا، اختبار المرونة والكفاءة للقوانين القطرية: نظرة عامة أفقية، ٢٤ (١) المجلة البريطانية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. ٩٤-١٠٧.(٢٠٢٠)
٥. رافائيل دين براون، تحدي إنفاذ قرارات محكم الطوارئ كيلو (٢٠٢٠).
٦. رافائيل براون، ملكية العقارات والشخصية الاعتبارية للذكاء الاصطناعي، ٣٠ (٢) قانون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ٢٠٨-٢٣٤ (٢٠٢١).
٧. عماد أنطوان إبراهيم، الماء كحق من حقوق الإنسان، الماء سلعة: هل يمكن أن يكون الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة حل وسط؟ المجلة الدولية لحقوق الإنسان.(٢٠٢١) .
٨. عماد أنطوان إبراهيم، مجتمعات السكان الأصليين في القطب الشمالي والجبال الجليدية في القطب الجنوبي كموضوعات للشرعية المتبادلة، ٥٧ (١) مجلة ستانفورد للقانون الدولي. ١٠٥-١٣٦.(٢٠٢١)
٩. عماد أنطوان إبراهيم، الأدوات القانونية لمعالجة عدم اليقين وإدارة المخاطر في قطاع الطاقة: هل هناك دور لقانون الكوارث الدولي ؟، ١٤ (٣) مجلة قانون الطاقة العالمي والأعمال. ١٦٣-١٧٥.(٢٠٢١)
١٠. عماد أنطوان إبراهيم، هل نهج النظام الإيكولوجي فعال في أنظمة المياه العابرة للحدود: آسيا الوسطى كدراسة حالة؟، WIREs Water. E١٥٤٢ (٢٠٢١).

While the Ecosystem Approach (EA) holds great potential in the management of transboundary rivers, this advanced review examines the difficulties it encounters in practice, especially in the Global South with a case study of Central Asia, and suggest a holistic approach to overcome such obstacles.

١١. جون تروبي، رافائيل براون وعماد أنطوان إبراهيم، نهج وضع الحماية لتنظيم أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر، المجلة الأوروبية لتنظيم المخاطر (٢٠٢١) (قادم).
١٢. عماد أنطوان إبراهيم وجون مارك تروبي، الحوكمة في عصر تقنية بلوكتشين في قطر: خارطة طريق ودليل لتمويل التجارة، مجلة التنظيم المصرفي (٢٠٢١) (قادم).
١٣. عماد أنطوان إبراهيم، "أهمية قانون الفساد الدولي والقانون البيئي الدولي لتحقيق الهدف رقم ١٦: تحليل للأدوات العالمية لمعالجة الفساد البيئي"، سياسة التعليم العالي. (بالجريف ماكميلان ٢٠٢١) (مرتقب).
١٤. عماد أنطوان إبراهيم، "نظرة عامة على قيود التصدير على لقاحات COVID-١٩ ومكوناتها" ، ٢٥ (١٠) رؤى للجمعية الأمريكية للقانون الدولي (٢٠٢١) ١-٦ .(ASIL)، https://www.asil.org/insights/volume/٢٥/issue/١٠.

مقالة الاستنساخ الرقمي بالذكاء الاصطناعي

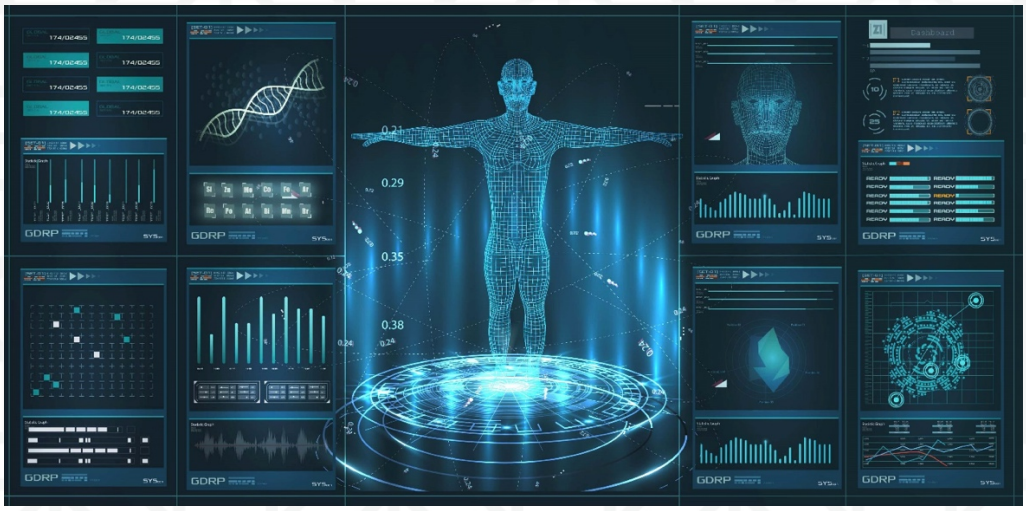

الكتب وفصل الكتاب

١. عماد أنطوان إبراهيم، رافائيل دين براون وجون مارك تروبي، تحليلات البيانات الكبيرة وتأثيرها على اتفاقيات مياه الحوض والقانون الدولي للمياه: دراسة لحوض راموتسو (بريل ٢٠٢١). (قادم).
٢. عماد أنطوان إبراهيم، وكالة الطاقة الدولية (كلوير لو إنترناشيونال، ٢٠٢١).
٣. عماد أنطوان، إبراهيم ودافيد دزوبولاتو ، تخضير الاقتصاد من أجل انتقال الاستدامة: منظور قانوني دولي ، دليل للمجتمعات القادرة على الصمود في مواجهة المناخ (Robert C. Brears ed.) ، Palgrave Macmillan، ٢٠٢١))
٤. عماد أنطوان إبراهيم وباولو دافيد فرح، العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء: تحليل قانوني، في كتيب دليل عن العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء (Floor Brower ed.، Edward Elgar Publishing، ٢٠٢١) (يُصدر قريبًا).

المؤتمرات

نظم المركز الفعاليات التالية في العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١:

١. ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠: المائدة المستديرة الإلكترونية: أثر الإصلاحات الأخيرة لقانون العمل على التنمية الاقتصادية في قطر.

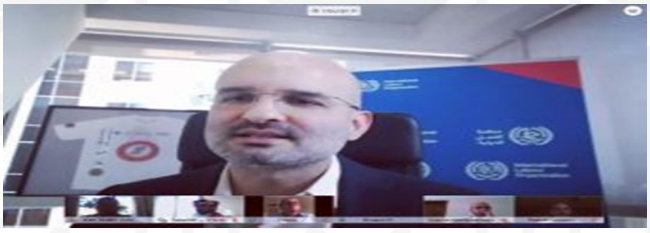

٢. ٢٧ .يناير ٢٠٢١: جلسة إعلامية: يوم مفتوح لجين مونيه.

٣. ٩ .أغسطس ٢٠٢١: المسار الصغير :AMCIS ٢٠٢١ من تنظيم التكنولوجيا إلى التقنيات التنظيمية.

٤. ١ أبريل ٢٠٢١: المائدة المستديرة الإلكترونية: ندوة نتائج البحث حول Fintech'٢١

٥. ٨ .أبريل ٢٠٢١: ندوة عبر الإنترنت ؛ دعوة دول مجلس التعاون الخليجي و ٢٠٢١ إيراسموس + جان مونيه لتقديم مقترحات

٦. ٢٥ مارس ٢٠٢١: المائدة المستديرة الإلكترونية: التمويل اللامركزي: دعم وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان في قطر.

قدم المركز العروض التقديمية التالية في العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١:

١. الشؤون البحثية في جامعة قطر :LAWC نظرة عامة على CLD ومشاركة أعضاء هيئة التدريس.
٢. ٢١ .تموز (يوليو) ٢٠٢١: ندوة بحثية دولية على الإنترنت بعنوان "أدلة للعمل: مواءمة أجندات المناخ وأهداف التنمية المستدامة" نظمها المعهد الدولي للتنمية المستدامة.
٣. ١٥-١٣ .يوليو ٢٠٢١: المؤتمر السنوي السابع والعشرون للجمعية الدولية لأبحاث التنمية المستدامة :(ISDRS)تسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أوقات الأزمات.
٤. يونيو. ٢٨- يوليو ٢: ١٨ الندوة السنوية لأكاديمية IUCN للقانون البيئي - "مستقبل القانون البيئي: الطموح والواقع" التي نظمتها جامعة جرونينجن.
٥. يونيو. ١٤، ٢٠٢١: الشركات الصغيرة: غذاء جيد للجميع - مؤتمر حوار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. شارك في الانعقاد من قبل غرفة التجارة الدولية والاتحاد الأفريقي والشبكة الدولية للأغذية الزراعية قبل قمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية.
٦. يونيو. ٨، ٢٠٢١: المؤتمر الإلكتروني للجمعية الدولية لموارد المياه "مياه واحدة، صحة واحدة: المياه والغذاء والصحة العامة في عالم متغير".
٧. مايو. ٢٨، ٢٠٢١: المؤتمر السنوي الحادي عشر لبحوث القانون البحري والسياسات البحرية الذي نظمته جامعة لندن.
٨. ٢٤ .أبريل ٢٠٢١: علمني شيئًا ما الموسم الأول - الحلقة الرابعة: "تعدين الفضاء" ، من تنظيم مجموعة إنتر نيشنز ، الدوحة ، قطر.
٩. ٢٤ مارس ٢٠٢١: الاجتماع السنوي الخامس عشر بعد المائة لمؤتمر الجمعية الأمريكية للقانون الدولي: "إعادة تصور القانون الدولي: الإبداع في أوقات الأزمات".
١٠. ١٩ مارس ٢٠٢١: مؤتمر كامبردج السنوي العاشر للقانون الدولي: "السيادة الوطنية والتعاون الدولي: تحديات التنقل في الأزمات العالمية".
١١. ٢٦ .كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١: مهنيون مبكرون وشباب محترفون - ندوة عبر الإنترنت حول إدارة المياه العابرة للحدود في العالم العربي نظمتها الرابطة الدولية للموارد المائية.
١٢. ١٨ .كانون الثاني (يناير) ٢٠٢١: حدث باحث في المرحلة المبكرة: أن تصبح باحثًا eu .كيف نجعل أبحاثنا مؤثرة ؟، تنظم في سياق مشروع.EnergyShift
١٣. ٩ يناير ٢٠٢١: دورة التخصص المهني في الأمن الهيدروليكي نظمتها جامعة الأمم المتحدة - معهد المياه والبيئة والصحة.

١٤. ١١ ديسمبر ٢٠٢٠: ندوات STALS (دراسات سانت آنا القانونية): قانون مبادرة الحزام والطريق حوار عبر وطني.
١٥. ١٢ .تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢٠ Urgenda vs Juliana: Lessons for Future Climate Change Lititives : ، التي نظمتها كليات الآداب واللغات والقانون والعلوم الاجتماعية في جامعة أوبسالا.
١٦. ٢٨-٣٠ أكتوبر ٢٠٢٠: تأثير كبير للبيانات على اتفاقيات المياه العابرة للحدود.

أعضاء الفريق الجدد في العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١

أستاذ مساعد باحث: عماد انطوان إبراهيم
عماد أنطوان إبراهيم مساعد باحث في مركز القانون والتنمية (CLD)، كلية القانون، جامعة قطر، الدوحة، قطر. وهو أيضًا باحث مشارك في gLAWcal – مبادرة القانون العالمي للتنمية المستدامة، إسيكس ، المملكة المتحدة وزميل أبحاث غير مقيم في مركز الابتكار في أبحاث الغاز واستخدامه (CIGRU) ومعهد أمن المياه والعلوم (IWSS) ، جامعة وست فيرجينيا ، الولايات المتحدة. لقد كان يعمل على القضايا البيئية العالمية من منظور قانوني وتفاعلها مع مجالات أخرى مثل التقنيات الناشئة خلال السنوات الخمس إلى الست الماضية حيث أمضى ثلاثة منهم يعملون في مشاريع المفوضية الأوروبية في الصين حول مواضيع تتعلق بتغير المناخ والطاقة، وحماية البيئة. يشارك حاليًا في العديد من المشاريع المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية من منظور قانوني وترابطها مع التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في أماكن مثل جنوب إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى والصين. سابقًا ، كان باحثًا زائرًا في معهد القانون البيئي (ELI) ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة ، زميل مبتدئ في شبكة الأبحاث العالمية Think Tank ، المملكة المتحدة ، باحث في المرحلة المبكرة في معهد الأبحاث الهولندي للتحولات (DRIFT)) ، روتردام ، هولندا ، زميل باحث مقيم في مركز الأمم المتحدة للبحوث الدستورية – CUNCR ، بروكسل ، بلجيكا ، خبير في سياسة الطاقة في مبادرة النفط والغاز اللبنانية – LOGI ، بيروت لبنان ، زميلة ماري كوري في مفوضية الاتحاد الأوروبي كلية القانون بجامعة تسينغهوا ، THCEREL – مركز قانون البيئة والموارد الطبيعية والطاقة ، في CRAES – أكاديمية الأبحاث الصينية حول العلوم البيئية في بكين (الصين) وفي كلية إدارة الأعمال ، مركز أبحاث تغير المناخ والتجارة وفي مركز بيجين نورمال جامعة. كما عمل باحثًا في العديد من المعاهد والجامعات الأوروبية والإيطالية مثل المعهد الجامعي للدراسات الأوروبية (IUSE) وجامعة ديجلي ستودي ديل بيمونتي أورينتال ، نوفارا. كان عماد محاميًا متدربًا في مكتب جاد للمحاماة يراجع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطاقة التقليدية. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون من معهد القانون والسياسة والتنمية (DIRPOLIS)، مدرسة سانت آنا للدراسات المتقدمة، بيزا، إيطاليا؛ ماجستير في الدراسات الأوروبية متعددة التخصصات، من كلية أوروبا، بروج، بلجيكا، وبكالوريوس في القانون من الجامعة اللبنانية "Filiere Francophone de Droit" ، بيروت ، لبنان.

المنسقه الادارية: انوار ابراهيم شمس
أنوار خريجة برنامج الأعمال والاقتصاد بجامعة قطر. درسة أنوار درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع تخصص التسويق وهو ثانوي. تتقن اللغتين العربية والإنجليزية.

CLDدعوة للأوراق وفصول الكتاب

١. ضمان الحصول على طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التطورات القانونية والمؤسسية والسياساتية

تهدف هذه الدعوة لتقديم الأوراق إلى دراسة تحول الطاقة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر، البحرين، مصر، إيران، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس، الإمارات العربية المتحدة، واليمن). تنعم بعض هذه الدول بموارد الطاقة التقليدية التي تم استخدامها في القرن الماضي وما زالت تُستغل حاليًا بينما لا يمتلك البعض الآخر مثل هذه الموارد. تتطلع هذه الدول إلى الاستثمار في موارد الطاقة البديلة لأسباب مختلفة أهمها تنويع مصادر الطاقة؛ مكافحة الاحتباس الحراري وتأمين حماية البيئة. تحقيقا لهذه الغاية، تم إجراء استثمارات مختلفة في العقدين الماضيين في صناعة الطاقة المتجددة بينما تم إجراء المزيد من الدعوات لتحقيق هذه الغاية من قبل الخبراء والمسؤولين الحكوميين والمنظمات الدولية. ومن ثم، فإن السلطات العامة تضع خططًا طويلة الأجل في هذا الاتجاه حيث قامت الحكومات مثل قطر بإدراج هذا الهدف في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. يهدف هذا العدد الخاص إلى دراسة انتقال الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من منظور قانوني ومؤسسي وسياسي من خلال عدسة SDG٧ التي تركز على ضمان الوصول إلى طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة.

٢. دعوة لتقديم الأوراق البحثية: الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون: التركيز على الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

تعتمد المجتمعات المسالمة والمزدهرة والمستدامة على مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات، فضلاً عن تمتع المواطنين بإمكانية الوصول إلى العدالة لحماية حقوقهم. تتشابك أهداف سيادة القانون والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (SDG١٦)، سواء في السعي إلى تعزيز توفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة. مخاطر وفرص تحقيق أهداف سيادة القانون وهدف التنمية المستدامة ١٦. تم نشر الذكاء الاصطناعي في كل من أتمتة عملية صنع القرار، والتي يمكن أن تعزز الإنصاف في النتائج ولكن ثبت في بعض الأحيان أنها تؤدي إلى نتائج تمييزية. تم نشر الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال لرصد المعاملات المالية غير المشروعة والإبلاغ عنها، ولكن يمكن أيضًا استخدامها لتسهيل غسل الأموال.

في البلدان النامية حيث تكون ضمانات البيانات محدودة، هناك مخاطر أخرى تتمثل في الافتقار إلى حوكمة خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي يمكن أن تضر بسيادة القانون وأهداف الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. يوجد حتى الآن نقص في المؤلفات القانونية التي تتناول التفاعل بين أهداف التنمية المستدامة والذكاء الاصطناعي. يسعى هذا الكتاب إلى سد هذه الفجوة من خلال التركيز على هدف معين من أهداف التنمية المستدامة وتفاعله مع الذكاء الاصطناعي كتقنية ناشئة. في هذا السياق، سيركز هذا الكتاب على التفاعل بين الذكاء الاصطناعي والهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما أهداف محددة من الهدف ١٦. وتشمل هذه الغاية ١٦.٣ المتعلقة بتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة الكل؛ الهدف ١٦.٤ الذي بموجبه، هناك حاجة للحد بشكل كبير من التدفقات المالية والأسلحة غير المشروعة، وتعزيز استعادة الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة بحلول عام ٢٠٣٠؛ الهدف ١٦.٥ التركيز على الحد بشكل كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما؛ الهدف ١٦.٦ المعني بتطوير مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة على جميع المستويات.
الأهداف الأخرى في
سياق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة التي سيركز عليها هذا الكتاب هي الهدف ١٦.١٠ المتعلق بضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقًا للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية؛ الهدف ١٦-ألف المرتبط بتعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة، وأخيرا الهدف ١٦ باء المتعلق بتعزيز وإنفاذ السلوكيات غير القانونية. - القوانين والسياسات التمييزية من أجل التنمية المستدامة. لم يتم فحص التفاعل بين هذه الأهداف والذكاء الاصطناعي من منظور قانوني جيدًا على الرغم من أن كل هدف مهم للغاية للحوكمة الرشيدة. سيتناول هذا الكتاب الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة والذكاء الاصطناعي والعلاقة القانونية
بمساهمات من مختلف المؤلفين القانونيين في هذا الصدد. تهدف هذه الدعوة لتقديم الأوراق إلى دراسة تطوير الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة وأهدافه في سياق ثورة الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة من منظور قانوني. الهدف الرئيسي هو معرفة أفضل الطرق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة هذه في الممارسة العملية لتسريع تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ حيث تم اختيار أهداف مختلفة كدراسات حالة لتحقيق هذه الغاية.

تتضمن الدعوة المستقبلية لتقديم الأوراق موضوعات تتعلق بإدارة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و blockchain والعديد من الموضوعات الأخرى.